الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

19 **صفر** 1436 –11 **ديسمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعيةالوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14

الشعبي: غياب أقسام حقوق الإنسان في بعض الجهات.. "يعيقنا"

مشرف الجمعية في عسير: لا يوجد نشر لهذه الثقافة وبعضهم يعدنا "جهة خيرية"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=208403&CategoryID=3

أبها: سلمان عسكر

كشف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور علي الشعبي أنهم يواجهون عددا من العقبات التي تعيق عملهم، من أبرزها عدم توفر أقسام تعنى بقضايا حقوق الإنسان في بعض الإدارات الحكومية، وذلك بالإضافة إلى معوقات اجتماعية تحول دون التعاطي مع بعض القضايا الأسرية، بالإضافة إلى نقص كبير في العنصر النسائي. "الوطن" واجهت الشعبي بعدد من الأسئلة حول أبرز إنجازات ومشاكل الفرع، فكان هذا الحوار:

كيف تتعاون معكم الجهات الحكومية في منطقة عسير؟

الكل يتعاونون معنا بشكل جيد، خاصة أن أمير المنطقة وجه الإدارات والقطاعات الخاصة كافة بالتعاون معنا، على الرغم من أن بعض الجهات تتأخر في توفير المعلومات المطلوبة لكن نسبتها ضئيلة.

هل تواجهون صعوبات في زيارات بعض الدوائر والجهات المعنية؟

لا توجد صعوبة، فنحن نتصل بكل الجهات قبل الزيارة بساعات ويتم التجاوب في أسرع وقت ممكن.

كيف تقيمون مستوى الوعي المجتمعي في التواصل والتعاون مع الجمعية منذ إنشائها؟

للأسف الشديد هناك شريحة من المجتمع تنظر إلى الجمعية على أنها جمعية خيرية تعطي المساعدات، وهذا ليس عملها، وهناك من يعتقد أن دور الجمعية ينحصر في اتخاذ إجراءات معينة فقط، ولكننا نحاول أن نطبق وننفذ النظام لكل قضية بشكل صحيح وعادل بين الجميع، لكن البعض ما زال ينظر للموضوع بنظرة مختلفة، ويتوقع أنه يستطيع أن يموه بشكل أو بآخر على الجمعية في بعض القضايا حتى إنه يستطيع إما أن يكسب وقتا أو يغير بعض التوجهات حول قضيته، وهذه حقيقة تتعارض مع أهداف ومهام الجمعية، لأن الجمعية تحرص على تطبيق النظام بالشكل الصحيح.

ما أسباب جهل بعض المواطنين بأدوار الجمعية؟

للأسف لا يوجد نشر لثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.. الجمعية عمرها ليس بالعمر الكبير، وهي تسبق هيئة حقوق الإنسان وكل هذه المؤسسات حديثة على المجتمع، ولا يزال هناك قصور في المجتمع، وأيضاً هناك قصور من جانبنا بنشر ثقافة حقوق الإنسان كما ينبغي، وهذا يقود بطبيعة الحال إلى عدم وضوح أو خلط في بعض القضايا أو عدم معرفة بمهامها، وبالتالي يتجهوا لها في قضايا وفي أمور ليست من اختصاصها.

قمتم بجولات في عدد من السجون واستمعتم إلى عدد من الشكاوى ما مدى تعاون الجهات المختصة لمعالجة ما ترصدونه من ملاحظات أو من تجاوزات أو أخطاء؟ وهل هناك فريق عمل مكلف بمتابعة ما يستجد من تطوير أو تعديل فيما تلاحظونه؟

الجهات الأمنية، سواء الشرطة أو السجون أو المخدرات أو الجهات التي لديها مقار للتوقيف أو سجون، تجاوبها جيد ومشجع، وبالنسبة لمعالجة ملاحظات الجمعية فهناك تجاوب من هذه الجهات لمعالجة هذه القضايا، كما يوجد تفاوت في الاستجابة، كل حسب إمكاناته، لذلك هناك قضايا نرفعها إلى جهات عليا وتأخذ الوقت وبعضها يمكن عملها من خلال الجهة ويتم التجاوب فيها، وبالنسبة للمتابعة فالجمعية تتابع كل قضية وترسل تقاريرها للجهات المعنية وبالذات لوزارة

الداخلية، وبالنسبة لفرع أبها لدينا فريق إداري يتابع أولا بأول كل الملاحظات التي ترسل لهذه الجهات إذا كانت على مستوى منطقة عسير، ويتتبع ويرصد مدى الاستجابة للملاحظات التي نرصدها.

ما أبرز السلبيات التي ترصدونها في المنشآت الصحية؟ وهل يتفاعل المسؤولون معكم؟

التجاوب متفاوت نسبياً من مسؤول إلى آخر، وكذلك من جهة إلى أخرى، وبشكل عام فالتجاوب من قبل الجهات الصحية جيد ومشجع، أما بالنسبة لبعض السلبيات في المنشآت الصحية فهي تتعلق في غالبيتها بآلية الحماية والتعامل مع الحالات التي تصل إلى المستشفى نتيجة العنف سواء ضد الأطفال أو ضد المرأة. وسبق أن رصدنا حالات عنف عدة لم يتلق فيها المعنفون العناية الصحية والنفسية بالشكل اللائق، مما يدفعنا إلى التواصل مع إدارات المستشفيات وبكل تأكيد يكون هناك تجاوب منهم، ولكن هذا التجاوب يتفاوت بناء على نوع الإدارة وتفهمها لمثل هذه الملاحظات.

ما دوركم في قضية حوادث المعلمات المميتة التي بدأت تنتشر أخيرا؟

هذا موضوع عام وهو يحدث في جميع مناطق المملكة، والجمعية بكل تأكيد هي ترصد هذه الحوادث وقد سبق وتواصلت مع عدد من الجهات المعنية لبحث هذه القضية، وللأسف الحلول حتى الآن لا تزال محدودة وغير ناجعة، ولا بد من معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري.

ماذا عن شكاوى التوظيف والتعيينات؟

لم تصلنا شكاوى حول التوظيف، ولكن لدينا عدد من الشكاوى في مسألة الترقيات، وهناك تجاوزات تحدث أحياناً في بعض الجهات الحكومية في قضايا الترقية، كما أن هناك قضايا تتعلق بالموضوع نفسه في القطاع الخاص فيما يتعلق بحقوق العامل وحقوق الموظف وما إلى ذلك.

ما أبرز المعوقات التي تواجهكم، وكيف يمكن حلها؟

العوائق كثيرة أهمها الوعي، نحن نحتاج إلى تغيير في ثقافة المجتمع بشكل عام. وهناك بعض المعوقات التي تتعلق بقصور أو عدم توفر أقسام أو جهات معنية لدى بعض الإدارات الحكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان، لأنه وجود مثل هذه الأقسام سيسهل عملنا بشكل كبير. كما أننا نعاني من عقبات في القضايا الأسرية، لأنها تحتاج إلى الحذر الدائم في التعامل معها، خاصة في عدم استيعاب المجتمع لثقافة حقوق الطفل والمرأة، ولا تزال بعض القيم الثقافية تسيطر على الكثيرين نتيجة قلة الوعي. كما أننا نعاني نقصا في العنصر النسائي، وهذا يفقدنا ميزة معالجة الكثير من القضايا، خاصة أن الفريق النسائي قد يحل قضايا تستعصي على الرجل، لكننا نعمل على حل ذلك ونحاول في المستقبل القريب أن نفتتح مكتبا نسائيا.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
http://www.alshrq.com

البيروقراطية تعطل نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/12/11/1262514

الرياض – رشيد الشارخ

كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف عن طرح الوزارة برامج توعية للحماية من الإيذاء بتكلفة 20 مليون ريال، وهي تحت الترسية الآن، مشيراً إلى أن هناك استراتيجية للتعامل مع العنف وكثيراً من الفعاليات وتفعيل الشراكات.

جاء ذلك خلال أعمال ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية والأهلية في تطبيقه، التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان بمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة.

ولفت اليوسف إلى وجود قصور في دور الحماية وأنهم يسعون لمعالجتها وفق الأنظمة، وسيسعون إلى زيادة الحراسات الأمنية على تلك الدور. أما بخصوص تجهيزات الدور، فأكد أنها مكتملة والعدد الموجود من النزيلات لا يتجاوز 500 حالة وهو عدد في الحدود المعقولة. أما بخصوص ما يعرف بـ «العنف الناعم» من قبل السيدات تجاه الرجال، فما زال أمراً يخجل الرجال من البوح به.

من جهته، أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن نظام الحماية من الإيذاء أكمل عامه الأول، وأنهم يسعون لبحث أبرز الصعوبات التي تواجه منفذي النظام ومواجهة العنف وآثاره بمشاركة جميع الجهات الحكومية والأهلية وتفعيل دور المؤسسات.
وبين أن الهيئة أنهت مؤخراً دراسة علمية تبحث موضوع «العنف الأسري في المملكة في إطار حقوق الإنسان» تصب في صالح حل العوائق التي تواجه الجميع في صد الإيذاء.
وكشف أن الدراسة تشير إلى وجود صعوبات في الحصول على إحصاءات رسمية لعدد حالات العنف، فخلال 23 عاماً لم تصدر سوى 37 دراسة عن العنف في المملكة، وأن 12 مركزاً فقط تابعاً للوزارة من أصل 21، أبلغت عن حالات عنف.
من جانبه، قال مدير إدارة حقوق الإنسان في الأمن العام الرائد سعدي المري إن الأمن العام استقبل خلال العام الماضي 2024 بلاغاً عن حالات تعرضت للإيذاء، لافتاً إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه عملهم في النظام هو الوعي بالنظام نفسه وبعض العادات والتقاليد التي تمثل بيئة مناسبة لحالات الاعتداء. وذكر أن إلمام بعض المختصين بما نص عليه النظام يحتاج بعض التطوير، كما أشار إلى صعوبة وصول المختصين إلى بعض الحالات لبعد المسافة أو وعورة الطرق.
من جهته، أكد مستشار وزير العدل لشؤون البرامج الاجتماعية والأسرية الدكتور ناصر العود وجود عديد من الصعوبات التي تقف حائلاً دون الاستفادة الكاملة من نظام الحد من الإيذاء، لافتاً إلى أن النظام لم يدرس بشكل كامل من القضاة، وبالتالي لابد من تنظيم عدد من حلقات النقاش والدورات التدريبية حول النظام يشارك فيها جميع قضاة الأحوال الشخصية للوقوف على نقاط الخلاف ومعالجتها.
أما مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة، فأشار إلى أن أبرز العوائق التي تواجه تطبيق النظام أنه لم يحدد في لائحته التنفيذية الوقت المخصص لحضور لجنة الحماية، وكذلك لا يوجد شيء بخصوص وضع الحالة بعد خروجها من المنشأة الصحية.
إلى ذلك، أشارت هيئة حقوق الإنسان في ورقتها التي قدمتها الدكتورة نجلاء الجمعان إلى وجود معوقات أمام النظام ومنها عدم وجود مدونة أحكام في قضايا الأحوال الشخصية، والإجراءات البيروقراطية في بعض الدوائر المعنية، والجهل بالحقوق والواجبات، وعدم توفر محامٍ، وعدم حصول المرأة على حقها بعد إثباته، وإسقاط الحق العام في قضايا العنف الأسري، وغياب الإدارة المتخصصة للتعامل مع قضايا العنف.
وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية استقبلت خلال السنوات العشر الماضية 2813 حالة عنف أسري و440 حالة عنف ضد الطفل، لكنه لفت إلى وجود صعوبة تكتنف تطبيق النظام فيما يخص التمييز في بعض الأحيان بين ما يعد إيذاءً نفسياً وما يعد تأديباً وتربية. ودعا إلى إيجاد شرطة أسرية، ووضع آلية لمعالجة أوضاع الحالات التي ترفض العودة إلى أسرها.

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

طالب بتخصيص فرق من الشؤون الاجتماعية لمتابعة المحتاجين الزايدي لـ×المواطن×: سيدة الفيديو الفقيرة تعيش مأساة حقيقية

المصدر: جريدة المواطن الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.almowaten.net/?p=267095

المواطن– محمد السواط- الطائف
طالب المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة، سليمان الزايدي، ببحث حالة سيدة ظهرت في مقطع فيديو يرصد سوء أوضاعها المعيشية.

وقال الزايدي، في تصريح لـ" المواطن"، إن "هذه مأساة حقيقية تعيشها السيدة التي ظهرت في الفيديو المصور، ولا بد من بحث وضعها من جهات الاختصاص وبشكل فوري للوقوف على معاناتها ومعالجة وضعها الصحي والاجتماعي".
وأضاف: هذه الظواهر مع الأسف موجودة وتتطلب تخصيص فرق متابعة لها في وزارة الشؤون الاجتماعية، ونأمل أن تلقى من الوزير الجديد المعالجات الجذرية لأنها أصبحت ظاهرة متنامية.
وتابع الزايدي "من المعالجات التي تنص عليها الأنظمة فتح دور للرعاية في المدن والمحافظات تتسع لهؤلاء لحفظ كرامتهم"، مؤكداً أن الجمعية ستتابع حالة هذه السيدة وتتواصل مع جهات الاختصاص بشأنها.

• حقوق الإنسان" تتابع إيقاف 5 نساء من أسرة واحدة

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/195266

تابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة شكوى تقدمت بها مواطنة لإخلاء سبيل 7 من أفراد أسرتها من التوقيف، منهن والدتها السبعينية وشقيقتاها من سجن النساء وشقيقها وزوج أختها، إضافة إلى تحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات، على خلفية الشجار الذي حدث بينهم وبين جيرانهم قبل أيام في أحد الأماكن العامة في قرية عسفان التابعة لمنطقة مكة المكرمة، واضطرت المواطنة للهروب مع شقيقتها إلى الحرم المكي حتى لا يطالهما أذى الجيران الذين توعدوهما في حال عادتا إلى المنزل.
وذكرت الشاكية (ف، ب) أن أسرتها المكونة من سبعة أفراد اتجهت للعيش في قرية عسفان بعد وفاة والدها، وتمكنوا من شراء أرض في القرية وبنوا عليها بيتا صغيرا، بيد أنهم فوجئوا بعد سكنهم بفترة من ردة فعل جيرانهم الذين طلبوا منهم ترك المنزل بحجة أن ملكية الأرض تعود لهم، وعندما رفضوا ذلك أخذوا في مضايقتهم يوميا، حيث قاموا برمي المنزل بالحجار ما أدى إلى كسر الأبواب والنوافذ، وسكب ما تبقى من أدوات البناء في الطرقات وتهشيم الطوب والسيراميك.
وبينت (ف، ب) أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مركز شرطة عسفان وإمارة المنطقة ضد ما يجدونه من مضايقات، مؤكدة أنهم حاولوا جاهدين التفاهم مع جيرانهم وحل الخلاف بينهم بشكل ودي، إلا أن جيرانهم (على حد قولها) رفضوا ذلك وأصروا على رحيلهم من القرية كاملة مع استمرار مضايقتهم بشكل يومي.
وقالت)ف . ب): «وفي يوم السبت الماضي خرجت أسرتي للتنزه في إحدى المناطق الجبلية التي قصدها أغلب سكان القرية للنزهة، إلا أننا فوجئنا بهجوم من جارتنا برفقة زوجها وعدد من أبنائها وانهالوا علينا بالضرب المبرح أمام الناس ما تسبب في إصابة بعضنا بالجروح والرضوض، وباشرت الدوريات الأمنية الحادث بعد أن تم استدعاؤهم من قبل زوار بالمنتزه»، لافتة إلى أنه جرى التحفظ على المتواجدين من العائلتين وتم نقل المصابين من مركز شرطة عسفان إلى المركز الطبي ومن ثم مستشفى خليص لتلقي العلاج.
وبينت أنهم تلقوا العلاج وجرى إيقاف شقيقتيها ووالدتها السبعينية في سجن النساء، على الرغم من أن أمها تعاني من أمراض مزمنة وإصابات نتيجة الاعتداء عليها، وتحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات بمكة، وشقيقها وزوج أختها للتحقيق معهما، فيما تم إخلاء سبيل جميع أفراد الأسرة المعتدية ما عدا اثنين منهم.
وأفادت أنها تقدمت بشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب من خلالها بإخلاء سبيل جميع أفراد أسرتها كونهم المعتدى عليهم، في حين أكد مصدر مطلع أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت الشكوى وستتابعها مع الجهات المختصة.

الشعبي: حقوق الإنسان في النظام الأساسي للحكم بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني - عسير
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر من كل عام، أقام نادي أبها الأدبي مساء أمس الأول محاضرة بعنوان «حقوق الإنسان في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية»، قدمها الدكتور علي بن عيسى الشعبي المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير، وقدم المحاضرة وأدارها رايد بن آل مالح.
بدايةً تحدث الدكتور علي الشعبي عن مؤسسات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وبيّن تعريف مفهوم حقوق الإنسان من خلال مفهومين، الأول من منطلق الشريعة الإسلامية، والثاني التعريف الدولي المتعارف عليه. وذكر أن حقوق الإنسان تصنف عالميا بأنها: حقوق السلامة الشخصية، والحريات الدينية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحق الطفل، وحق المرأة، أما من خلال منظور الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان فيرى الشعبي أنه مجال واسع ومعروف عند الجميع، معتبرا إياه مقدمة وتوطئة للحديث عن استمداد النظام الأساسي للحكم في المملكة، وانطلاقه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، مستشهدا على ذلك بالآيات القرآنية التي تطرّقت لمفهوم حقوق الإنسان.
ثم قرأ الشعبي بعضا من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدّد الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة وأصبحت في حكم القانون الداخلي، واختتم الشعبي محاضرته بالتعريف بهيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان.
وفي ختام المحاضرة كرّم رئيس نادي أبها الأدبي الدكتور أحمد آل مريع كل من المحاضر ومدير الحوار بدرع النادي التذكارية.

بينهم مسنة سبعينية تعاني إصابات إثر شجار جماعي

• حقوق الإنسان" تتابع إيقاف 5 نساء من أسرة واحدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740155.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
يتابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة شكوى تقدمت بها مواطنة لإخلاء سبيل 7 من أفراد أسرتها من التوقيف، منهن والدتها السبعينية وشقيقتاها من سجن النساء وشقيقها وزوج أختها، إضافة إلى تحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات، على خلفية الشجار الذي حدث بينهم وبين جيرانهم قبل أيام في أحد الأماكن العامة في قرية عسفان التابعة لمنطقة مكة المكرمة، واضطرت المواطنة للهروب مع شقيقتها إلى الحرم المكي حتى لا يطالهما أذى الجيران الذين توعدوهما في حال عادتا إلى المنزل.
وذكرت الشاكية (ف، ب) أن أسرتها المكونة من سبعة أفراد اتجهت للعيش في قرية عسفان بعد وفاة والدها، وتمكنوا من شراء أرض في القرية وبنوا عليها بيتا صغيرا، بيد أنهم فوجئوا بعد سكنهم بفترة من ردة فعل جيرانهم الذين طلبوا منهم

حقوق الإنسان في الصحافة

ترك المنزل بحجة أن ملكية الأرض تعود لهم، وعندما رفضوا ذلك أخذوا في مضايقتهم يوميا، حيث قاموا برمي المنزل بالحجار ما أدى إلى كسر الأبواب والنوافذ، وسكب ما تبقى من أدوات البناء في الطرقات وتهشيم الطوب والسيراميك.
وبينت (ف، ب) أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مركز شرطة عسفان وإمارة المنطقة ضد ما يجدونه من مضايقات، مؤكدة أنهم حاولوا جاهدين التفاهم مع جيرانهم وحل الخلاف بينهم بشكل ودي، إلا أن جيرانهم (على حد قولها) رفضوا ذلك وأصروا على رحيلهم من القرية كاملة مع استمرار مضايقتهم بشكل يومي.
وقالت (ف . ب): «وفي يوم السبت الماضي خرجت أسرتي للتنزه في إحدى المناطق الجبلية التي قصدها أغلب سكان القرية للنزهة، إلا أننا فوجئنا بهجوم من جارتنا برفقة زوجها وعدد من أبنائها وانهالوا علينا بالضرب المبرح أمام الناس ما تسبب في إصابة بعضنا بالجروح والرضوض، وباشرت الدوريات الأمنية الحادث بعد أن تم استدعاؤهم من قبل زوار بالمنتزه»، لافتة إلى أنه جرى التحفظ على المتواجدين من العائلتين وتم نقل المصابين من مركز شرطة عسفان إلى المركز الطبي ومن ثم مستشفى خليص لتلقي العلاج.
وبينت أنهم تلقوا العلاج وجرى إيقاف شقيقتيها ووالدتها السبعينية في سجن النساء، على الرغم من أن أمها تعاني من أمراض مزمنة وإصابات نتيجة الاعتداء عليها، وتحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات بمكة، وشقيقها وزوج أختها للتحقيق معهما، فيما تم إخلاء سبيل جميع أفراد الأسرة المعتدية ما عدا اثنين منهم.
وأفادت أنها تقدمت بشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب من خلالها بإخلاء سبيل جميع أفراد أسرتها كونهم المعتدى عليهم، في حين أكد مصدر مطلع أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت الشكوى وستتابعها مع الجهات المختصة.

"الوطنية" تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان بالطائف

"الثقفي" لـ "سبق": الثقافة الحقوقية أصبحت ضرورة اجتماعية

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/AGsgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
أكد ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف نايف الثقفي لـ "سبق"؛ حرص الجميع ومؤسسات المجتمع المدنى على الاستفادة من نشر هذه الثقافة الحقوقية التى أصبحت ضرورة اجتماعية وثقافية وحقوقية، وهو في حاجة لأن يعرف عنها ولو في خطوطها العريضة.
جاء ذلك خلال احتفال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف باليوم العالمى لحقوق الإنسان؛ وذلك من خلال إقامة معرض لنشر هذه الثقافة الحقوقية ، شملت نشراتٍ وكتبًا ثقافية حقوقية، والرد على تساؤلات الزوار والمهتمين بالقضايا الحقوقية؛ حيث تم استعراض- في هذا اليوم- جهود المملكة العربية السعودية وتجربتها العالمية والمحلية من خلال الأسرة الدولية.
وأضاف "الثقفي" قائلاً : اليوم العالمى لحقوق الإنسان مناسبة مهمة تحتفل بها معظم الدول سنويًّا، وقد تم اختيار هذا اليوم من أجل تكريم الإنسان مهما كان، ثم تخليدًا لقرار الأمم المتحدة الصادر ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، حول الإعلان ، وقد صوتت معظم الدول على هذا القرار ولم يصوت ضده أحد، وتنص هذه الوثيقة على 30 مادة أساسية لحقوق الإنسان والحريات والاعتراف بالكرامة، وعدم التمييز والمبادئ والقيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية والكرامة، وتعتبر هذه الوثيقة جزءًا من دستور كثير من الدول، وساهم هذا الإعلان في الحد من الانتهاكات.
وبين ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف؛ أن المملكة تحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك حسب نص المادة 26 من النظام الأساسي للحكم: " تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقًا للشريعة الإسلامية "، وكذلك من خلال عمل هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وقد حصلت المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وتحترم الدول وتقدر جهود المملكة التي تبذلها في المجال الإنسانى وخدمة قضايا الإنسان في العالم، وهى منبع الرسالة الإنسانية وحاضنة لبلاد الحرمين.

10 ملفات حقوقية في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24223

علي الشريمي

المشاركة المجتمعية بين المواطن والدولة في تشريع القوانين سترفع وعي الفرد بالشأن الحقوقي، وسيقتنع المواطن بأن القانون هو الأساس في تحقيق التنمية والأمن

بالأمس احتفل العالم بالذكرى الـ 66 على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، تحت شعار "حقوق الإنسان 365 يوما في السنة"، ويشمل هذا الشعار فكرة أن كل يوم هو يوم لحقوق الإنسان.

ويهمنا في هذا السياق الإشارة إلى النقلة النوعية التي تمر بها المملكة خلال هذا العقد، فهي أسست "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" الأهلية عام 2004، و"الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" الحكومية عام 2006. ولا ننسى أن المملكة أصبحت عضوا منتخبا منذ عام 2006 عند تأسيس "مجلس حقوق الإنسان" في شكله الجديد ولمدة ثلاث دورات متتالية مما يلقي عليها مسؤولية مضاعفة تجاه محاربة التعديات التي تجري في مختلف القطاعات على حقوق الإنسان. السؤال: ما أهم الملفات الحقوقية التي تشغل بال المواطن السعودي؟ يبدو أن هذا السؤال واسع وكبير، ولكن لا بأس أن نرصد أهم الملفات في قائمة بسيطة وهي في نظري كالتالي:

1- المواطنة الفعالة: وهي أهمية المشاركة المجتمعية بين المواطن والدولة في تشريع القوانين التي تنظم حياة الناس، لأنه بالمشاركة سيرتفع وعي الفرد بالشأن الحقوقي، وسيقتنع المواطن بأن القانون هو الأساس في تحقيق التنمية والأمن، وسيشعر أن سلوكياته وأفعاله محمية بالقانون. فعندما نقول مثلا إن قيادة المرأة للسيارة ليست محرمة، وإن أمرها راجع إلى المجتمع، هذا كلام جميل لكنه في ذات الحال معتم وضبابي، فالدولة لم تسمح ولم تمنع، وبالتالي هناك منطقة فراغ تشريعي فيما يتعلق بهذا الشأن، ولذلك أقترح على مجلس الشورى إطلاق خدمة إلكترونية عنوانها "أسهم في التشريع" تتيح للمواطن المشاركة في تشريع القوانين وتمكينه من التعبير عن رأيه، وتقديم اقتراحاته.

2- وزارة الصحة وضعت لوحات عن حقوق المرضى، لكن على مستوى التطبيق ما زال اللجوء إلى الواسطة في الحصول على سرير يكاد يكون قانونا عرفيا، بالإضافة إلى عدم وجود مستشفيات تستوعب المرضى كافة، والمراكز الصحية الضيقة والمستأجرة التي لا تتوافر فيها البيئة المناسبة.

3- الحق في السكن: تقول الإحصائيات إن ما يوازي 73% من السعوديين لا يملكون مسكنا، وإن نحو 30% يقطنون في مساكن غير لائقة.

4- نظام الإجراءات الجزائية تم إصداره عام 1422 لكن اللائحة التنفيذية والمذكرة التفسيرية لنظام الإجراءات الجزائية ما زالت حبيسة الأدراج.

5- ثلاث سنوات تقريبا مرت على إقرار استراتيجية ثقافة حقوق الإنسان في التعليم العام ولكنها لم تفعل في الواقع.

6- بالرغم من مصادقة المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي نص نظامي يعاقب على أي عمل من أعمال التمييز ضد المرأة في الداخل المحلي، بل لا يوجد نص يمنع ويحظر التمييز أصلاً بالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص نظراً لتزايد صور العنف، فالعلاج يكون بتقنين نصوص تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة، وتقنين مسائل الأحوال الشخصية.

7- في ديسمبر 2007 أقر مجلس الشورى "نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، خلال ذلك العام حظي المشروع بمناقشة الإعلام المحلي، وتصرمت سبع سنوات حتى أصبح ضيفا مقيما في الأرشيف.

8- غياب القوانين التشريعية التي تجرم كل من يمارس شكلا من أشكال العنصرية ضد الآخر، أو ينشر الكراهية في المجتمع، مع أن المملكة انضمت لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1997.

ختاما: أترك الملفين 9 و10 للقارئ الكريم، وأعتذر.. لا لشيء سوى أن مساحتي انتهت.

هيئة حقوق الإنسان تتهم جهات حكومية بإخفاء معلومات عن "العنف الأسري"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – أحمد الجروان
كشفت دراسة حديثة مستقلة أصدرتها هيئة حقوق الإنسان السعودية تبايناً في أعداد المعنفين في السعودية. لكنها عزت ذلك إلى اختلاف الأرقام الواردة في تقارير كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والداخلية، كان أكثرها ما أعلنته وزارة الداخلية من رصد عدد 12267 قضية عنف خلال خمسة أعوام. واتهمت الدراسة جهات حكومية بإخفاء معلومات تتعلق بقضايا العنف الأسري. (للمزيد)
ولم يكشف رئيس مركز الدراسات والتطوير الدكتور خالد العواد، وهو المركز الذي أعدّ الدراسة، عدد قضايا العنف المسجلة لدى وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة، إلا أنه أشار إلى جهات حكومية تخفي معلومات عن المعنفين.
وأوضحت هيئة حقوق الإنسان في ندوة عن نظام الحماية من الإيذاء، ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه في الرياض أمس، أنه تم تحديد كثير من المشكلات والأخطاء التي وقعت فيها مؤسسات حكومية، بعد إتمامها دراسات متعلقة بالعنف الأسري.
وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الندوة فرصة لجميع الجهات الحكومية والأهلية لطرح ما لديها من صعوبات وتوصيات تسهم جميعها في الارتقاء بخدمة الوطن والمواطن.
ونشرت هيئة حقوق الإنسان أمس أهم بنود اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بعد إقرارها في آذار (مارس) الماضي من لجنة تضم جهات حكومية وأهلية.

"حقوق الإنسان" السعودية: 12 ألف قضية عنف خلال 5 أعوام

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض: بندر الشريدة
لم يكن الحصول على إحصاءات أو بيانات تبين حالات العنف والإيذاء الجسدي في السعودية بالأمر الهين، حتى وقت قريب، خصوصا أن طبيعة مؤسسات المجتمع المحلي ترفض الإفصاح عن أي إحصائية تخص العنف على وجه التحديد، حتى أعلنت أمس هيئة حقوق الإنسان إحصائية رسمية توضح عدد الحالات المعنفة والمعلنة بشكل رسمي.
وكانت هيئة حقوق الإنسان أفصحت أمس عن أن الإحصاءات المتاحة من الجهات الرسمية أثبتت تضارب الإحصاءات وعدم دقتها، مرجعة ذلك إلى عدم دقة الرصد من قبل المدخلين أو عدم وصول الإحصاءات من الجهات المختلفة، مبينة أن عدد حالات العنف الأسري التي تلقتها وزارة الداخلية خلال 5 أعوام بلغت 12267 قضية، بينما بلغت الحالات، بحسب إحصاءات وزارة العدل، 1110 قضايا عنف ضد المرأة خلال 3 أعوام، و372 قضية عنف ضد الأطفال، خلال الفترة ذاتها.

من جهته، أكد لـ«الشرق الأوسط» الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، أن جهازه سيضع هذه الدراسة بين أيدي الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الأنظمة لكي تكون جرس إنذار لجميع القطاعات ذات العلاقة، ومنطلقا لإجراء دراسات جديدة لمتابعة تنفيذ الأنظمة ولتشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية على إجراء مثل هذه الدراسات وبصبغة علمية ذات منهجية واضحة ومحددة، وألا تكون بشكل عشوائي لا يستند إلى مرجعية علمية، حسب تعبيره.
وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان، على هامش ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيقه، التي استضافتها العاصمة الرياض أمس، إلى أن النظام اشتمل على جميع جوانب الحماية وهذه السنة الأولى لتطبيقها، مبينا أنه من الصعب الحكم على أي نظام خلال فترة قصيرة، حاثا الأجهزة ذات الاختصاص على إعطاء المرئيات الممكنة لتطبيق هذا النظام بعيدا عن جوانب النقص التي من شأنها أن تعيق تطبيق هذا النظام بشكل علمي ومدروس.
من جانبه، اعترف الدكتور عبد الله اليوسف، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية، بوجود حالات اعتداء على بعض مستفيدي دور الرعاية على مستوى المملكة من قبل أهاليهم، مشيرا إلى تعرض تلك الدور ما بين فترة وأخرى لمحاولة اقتحام بسبب قلة الحراسات الأمنية، مبينا أن من مستفيدي دور الرعاية أشخاصا قد تعرضوا للعنف نتيجة أمراض نفسية أو إدمان، معتبرا أن نسبة العنف بسيطة ولا تشكل نسبة كبيرة، ولا تتجاوز على مستوى الدور في جميع المناطق 500 حالة، حيث يعد العنف الجسدي من الحالات القليلة، مضيفا: «نحن طلبنا 6 دور جديدة خاصة بالأطفال، وستأتي قريبا»..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل

• حقوق الإنسان" تطالب بتوثيق حالات الإيذاء وتحسين آلية مواجهتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/11/article_913778.html

«الاقتصادية» من الرياض
طالب الدكتور بندر العيبان رئيس حقوق الإنسان بتوثيق الحالات التي تتعرض للإيذاء وتحسين آلية مواجهة الأنواع المختلفة من الإيذاء، مبينا أن هناك أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل لكونها الفئات الأكثر عرضة للإيذاء سواء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي. جاء ذلك خلال تدشين الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، أمس، أعمال "ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه" التي نظمتها الهيئة، بحضور الشيخ محمد فهد العبدالله رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، وعدد من مسؤولي الجهات الحكومية في المملكة ذات العلاقة بالجوانب التربوية، والنفسية، والاجتماعية، والأمنية.
وألقى الدكتور بندر العيبان كلمة في مستهل أعمال الندوة أكد فيها أهمية هذه الندوة في تبادل الرأي بين الجهات الحكومية والأهلية حول الإشكاليات التي تعانيها لتطبيق نظام الحماية من الإيذاء، مبينًا أن الهيئة أنهت أخيرًا دراسة علمية تبحث موضوع "العنف الأسري في المملكة في إطار حقوق الإنسان" تصب في مصلحة حل العوائق التي تواجه الجميع في صد الإيذاء. وشدد العيبان على أهمية توثيق الحالات التي تتعرض للإيذاء وما تم بشأنها، مطالبا بتحسين آلية المواجهة مع مختلف أنواع الإيذاء، موضحا أن المملكة تبذل جهودًا كبيرة ومتميزة في مواجهة مختلف مظاهر الإيذاء، وأشار إلى رعاية أفراد المجتمع من الإيذاء، بما في ذلك في المدرسة بوصفها المؤسسة التربوية التي يقضي فيها الطلاب والطالبات جل وقتهم، مبينا أن هناك أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل لكونها الفئات الأكثر عرضة للإيذاء سواء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

2042 بلاغاً عن حالات تعرض للإيذاء.. العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1002394

الرياض - أحمد الحوتان :
كشف الرائد سعيد المري مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام عن استقبال الأمن العام عدد 2042 بلاغاً عن حالات تعرضت للإيذاء في العام المنصرم، موضحا بأنه تم التعامل مع تلك البلاغات وفقاً لمقتضيات نظام الحماية من الايذاء ولائحته التنفيذية.
وذكر مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام خلال" ندوة نظام الحماية من الايذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه" مساء أمس الاول بالرياض عن وجود عدة معوقات تواجه جهود الأمن العام، يأتي في مقدمتها الوعي بنظام الحماية من الايذاء ولائحته التنفيذية وآليات الحماية منه لدى بعض المواطنين والقيمين لايزال في حاجة للتوعية منه، وكذلك بعض العادات والتقاليد التي تمثل بيئة مناسبة لحالات الاعتداء ومقاومة جهود الحماية والعلاج والتأهيل، وصعوبة وصول المختصين لبعض الحالات في الوقت المناسب، او التواصل معها لبعد المنافسة أو وعورة الطريق، إضافة إلى قلة الإحصائيات التفصيلية الدقيقة عن حالة الإيذاء بالمملكة وجهود الحماية منه، واخيرا حاجة بعض المختصين بما نص عليه النظام ولائحته التنفيذية الى تطوير.
وقدم الرائد المري مقترحاته عن طريق ورقة عمل تحت عوان (جهود الأمن العام في الحماية من الايذاء) عن تكثيف ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة بين مختصي جهات الاختصاص لمزيد من اثراء المعارف وتبادل الخبرات وكذلك التدريب على رأس العمل، وكذلك تطوير الآليات الحالية من حيث ساعات العمل المحددة لاستقبال البلاغات وآليات التعامل معها وايجاد قاعدة بيانات موحدة لحالات الإيذاء والحماية منه، إضافة الى التوسع والاستمرار في نوعية الجمهور بنظام الحماية من الايذاء وآلياته، وأخيرا التحديث المستمر لما تتضمنه المواقع الالكترونية للجهات المختصة بالحماية من الايذاء من بيانات ومعلومات.

القحطاني: برامج التعليم والتدريب تسقط١٥٪ من محكومية السجين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1002489

مكة المكرمة - جمعان الكناني
كشف مدير سجون العاصمة المقدسة العقيد صالح بن علي القحطاني، بأن كل سنة دراسية تسقط 5% من مدة محكومية السجين أو اجتيازه لبرنامجين تدريبيين بنجاح، على ألا تتجاوز نسبة الإسقاط 15% لمرة واحدة خلال فترة تنفيذ المحكومية التي تصل لمدة عام فأكثر، جاء ذلك خلال الحفل الذي نظمته إصلاحية مكة المكرمة، مساء أمس، بحضور كل من وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد لشؤون الحقوق أيمن مداح، ومساعد مدير تعليم منطقة مكة المكرمة طلال

الحربي، ورئيس مجلس إدارة لجنة تراحم مكة يحيى الكناني، وسط مشاركة كبيرة من النزلاء بمناسبة أسبوع النزيل الخليجي الموحد الثالث.
وأشار العقيد القحطاني في تصريحه الصحافي إلى أن سجون العاصمة المقدسة وفقا لاستراتيجيات شراكة القطاع الخاص ووزارة العمل شرعت في وضع الضوابط والقواعد الخاصة لتمكين السجناء من الخروج للعمل خارج أسوار السجن ومن ثم العودة إليه، بناء على توصيات اللجنة المشكلة، واستنادا على ما ورد من تعليمات بهذا الخصوص، كأن يكون الحد الأدنى على مدة العقوبة المتبقية 4 أشهر، ويرى العقيد القحطاني بأن تكون الأولوية للسجين رب الأسرة، وأن يبدأ سلم الرواتب من 4 آلاف ريال، مستدركا بأن عددا من شركات القطاع الخاص تواصلت مع سجون العاصمة المقدسة بهدف توظيف عدد من النزلاء فيها.
وأضاف مدير سجون العاصمة المقدسة، إن فعاليات الأسبوع تضمنت أكثر من 40 فعالية ونشاطا تنوعت بين ترفيهية ورياضية ومسابقات ثقافية ومحاضرات دينية توعوية تم تنفيذها بكل من الإصلاحية والسجن العام وسجن النساء، كما حظي أطفال السجناء وأسرهم بدخول مجاني لمدينة الألعاب بمكة مول بالإضافة لوجبة مجانية من أي من مطعم يقع اختيار طفل النزيل عليه ضمن سلسلة المطاعم الشهيرة الموجودة بالمول، وذلك بجهود ودعم خاص من قبل مدير المول خالد الغامدي.

تبنتها لجنة الإدارة لعضو المجلس عبدالله الجغيمان.. و"الرياض" تنشر تقريرها

"الشورى" يحسم توصية لدراسة تعديل نظام سلم الرواتب من الثابت إلى المرن.. الإثنين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1002501

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
عادت لجنة الإدارة والموارد البشرية بتوصية جديدة تخضع للمناقشة على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 341435، وأخذت اللجنة بمضمون توصية العضو عبدالله الجغيمان الإضافية على تقرير اللجنة وطالبت الخدمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة تعديل نظام سلم الرواتب من النظام الثابت إلى النظام المرن.
ورفضت لجنة الإدارة دراسة ضم وزارة الخدمة المدنية لوزارة العمل، وهي التوصية التي قدمها العضو سلطان السلطان، كما لم تقبل بتوصية تطالب الخدمة المدنية بالعمل مع الجهات ذات العلاقة لرفع قيمة بدل النقل للموظفات السعوديات، وهي الإضافية للعضو عبدالعزيز الحرقان الذي أشار إلى تساوي بدل النقل بين الموظف والموظفة رغم أنها تلتزم بتكاليف مالية أعلى تتلخص في الاستعانة بسائق خاص، وأكد إمكانية تحقيق رفع قيمة البدل بشكل غير مباشر بالتنسيق مع وزارة العمل لإسقاط أو خفض تكاليف استقدام السائق الخاص.
من جهتها أكدت عضو مجلس الشورى نورة عبدالله العدوان على الحاجة الماسة لتطبيق النصاب الجزئي في التوظيف النسوي في التعليم الذي صدر بشأنه أمر ملكي في الثاني من شهر رجب عام 1432 وقضى بإيجاد حلول عاجلة قصيرة المدى لتطبيقه وحدد القرار مدة زمنية قدرها ستة أشهر من تاريخ الاعتماد، وقرار مجلس الوزراء الصادر في السادس من شهر جمادى الأولى العام الماضي الذي نص في بنده السادس على تكليف وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع وزارة العمل باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد وتوفير الدعم اللازم لإنجاحه.
العضو الحرقان يرفض سحب توصية لرفع قيمة بدل النقل للموظفات السعوديات
د. السلطان يتمسك بضم «الخدمة المدنية» ل «وزارة العمل» ضمن توصية ب «الدراسة»

تأجيل إلزام «الخدمة» بتطبيق القرارات السامية لعمل المرأة عن بعد والدوام الجزئي بالتعليم
وطالبت بن عدوان في توصية تأجلت على تقرير الخدمة المدنية الذي سيتم التصويت على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأنه الاثنين المقبل، ب"دعوة وزارة الخدمة إلى تحقيق التزاماتها تجاه توظيف المرأة بتطبيق القرارات السامية لنظامي العمل عن بعد والعمل الجزئي وفق خطة زمنية محددة"، وبررت توصيتها بعدم وجود أي معلومات في تقرير الخدمة للعام المالي 341435 والتقارير السابقة تفيد مشروع الوزارة في تنفيذ القرارات السامية وعدم وجود أي تطوير في نظام الخدمة بضم أنظمة العمل عن بعد والجزئي بوضع البيئة التشريعية والتنظيمية لها، إضافة إلى شدة الحاجة إلى هذه الأنظمة لمناسبتها للمرأة والأسرة في المملكة ولتوظيف الخريجات.
وتأجلت حسب تقرير اللجنة المختصة بدراسة تقارير الخدمة المدنية توصيتان للعضو فائز الشهري، الأولى نصت على تطوير النظام الإلكتروني للربط مع إدارة شؤون الموظفين في مؤسسات الدولة المدنية لضمان تحديث المعلومات ودقة الإحصاءات والمخرجات، والثانية طالب فيها الشهري بتضمين التقرير السنوي للوزارة جدولاً تفصيلياً مقارناً لإحلال السعوديين محل الوافدين تبين فيه الأعداد والنسب تماشياً مع الإقرار السامي بخصوص تفعيل قرارات السعودة.

برامج وطنية لحماية الطلاب والطالبات من المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
أكدت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن هناك برامج وطنية وقائية ستنفذ بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تعنى بحماية الطلاب والطالبات. أكد أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عبدالإله بن محمد الشريف أن الجامعات هي المنبر الثقافي لأي مجتمع، وأن المملكة تزخر بالعديد من الجامعات التي تمتلك الكفاءات والخبرات السعودية والطموحة والقادرة على المساهمة في صنع البرامج الوقائية والعلاجية والتوعوية ضد آفة المخدرات. جاء ذلك خلال استقباله لمدير جامعة سلمان بن عبدالعزيز بالخرج الدكتور عبدالرحمن بن محمد العاصمي والوفد المرافق له بمقر الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالرياض.

المملكة تتبرع بمليون دولار لمساعدة اللاجئين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

واس – جنيف
قررت المملكة العربية السعودية تقديم مبلغ مليون دولار تبرعًا طوعيًا غير مشروط للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقديرًا من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- للجهود الإنسانية المخلصة التي تبذلها المفوضية لمساعدة اللاجئين حول العالم. وأكد سفير خادم الحرمين الشريفين ومندوب المملكة الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف فيصل بن طراد، في كلمته أمام الاجتماع السنوي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لجمع التبرعات، استمرار دعم المملكة لتلك الجهود.

"نزاهة" تؤكد على أهمية الجامعات في محاربة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض
نظمت الجامعة السعودية الإلكترونية، أمس، محاضرة توعوية بعنوان «دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم النزاهة ومحاربة الفساد» بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، وذلك في إطار فعاليات الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد، بحضور مدير الجامعة المكلف الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الموسى، ووكلاء الجامعة، وعمداء الكليات والعمادات المساندة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين والطلاب. وتناول مسؤول الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عايض بن حسن الشهراني في المحاضرة، أنواع الفساد الإداري المتمثلة في الاستخدام السيئ للسلطة، ومخالفة الأنظمة والتعليمات والاختلاس والرشوة، وأسبابها المتمثلة في ضعف الوازع الديني، وغياب الأمانة والعدل والمساواة بين الموظفين، إلى جانب التكاسل والإهمال في تنفيذ الأعمال المكلفة بها الفرد. وأكد أهمية دور الجامعات كمؤسسات تعليمية في تعزيز مبادئ وقيم النزاهة، من خلال مناهجها العلمية وموادها التدريسية، كما تعمل على نشر هذه المفاهيم والقيم من خلال رسائلها الموجهة للمجتمع، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة البرامج التوعوية، وتحفيز العمل الجماعي الذي يبث في النفوس روح الفريق الواحد.
من جانبه أكد مدير الجامعة السعودية الإلكترونية الدكتور عبدالله الموسى في مداخلة له، أن الجامعة تسعى من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز دورها التوعوي في خدمة المجتمع.

"اجتماعية المدينة" تنظم فعاليات لمناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أحمد السالم - نهلة الجمال المدينة المنورة تصوير - زاهد بخش
نظم فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة ممثلا بلجنة الحماية الاجتماعية ووحدة الحماية الاجتماعية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة صباح أمس بتقديم فعالية بهذه المناسبة، ضمت عددا من المحاضرات قدمها نخبة من المتخصصين في الجوانب النفسية والاجتماعية والشرعية والطبية، حيث تضمنت الورقة الأولى اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء والعنف الأسري من منظور نفسي قدمها الدكتور نايف بن محمد الحربي، مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة رئيس لجنة الحماية بالمنطقة وأستاذ الصحـــة النفسية المشارك بجامعة طيبة، فيما كانت الورقة الثانية بعنوان العنف ضد المرأة والشريعة مرآة قدمها فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله البشر رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة المدينة المنورة وكانت الورقة الثالثة بعنوان العنف الأسري من منظور أمني قدمها سعادة اللواء الدكتور نايف بن محمد المرواني وكانت الورقة الأخيرة بعنوان الطب الشرعي وقاية وحماية قدمها الدكتور محمد بسام قارة استشاري ومدير الطب الشرعي بصحة المدينة.
وقد شاركت العديد من الجهات المعنية بموضوع العنف الأسري بأركان تعريفية بخدماتها، التي ضمت العديد من المطويات والمطبوعات وكيفية تلقي البلاغات والتعامل مع حالة العنف الأسري كان في مقدمتها وحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة، بالإضافة لبرنامج الأمان الأسري التابع لوزارة الحرس

الوطني، وكذلك الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة ومديرية الشؤون الصحية بالمنطقة ومديرية شرطة منطقة المدينة المنورة، وكذلك بعض مؤسسات المجتمع المدني كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية أسرتي.

سجل حافل

قالت المشرفة العامة على فرع الجمعية بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي: إننا نحتفل بهذا اليوم ونحن نشعر بالفخر بسجل حافل للمملكة – حفظها الله - في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنجازات وطنية ملموسة على مدى السنوات الماضية في مجال التشريعات التي أصدرتها وفي مجال حماية وتعزيز الحريات الأساسية للأفراد وحقوقهم القانونية خاصة ما يتصل بحقوق المرأة والطفل.

ويسعى فرع الجمعية في هذا اليوم الى توظيف دورها من خلال المشاركة المجتمعية في المناسبات المحلية والعالمية كافة، التي تعنى بحقوق الإنسان، وقد فعل فرع الجمعية هذا اليوم من خلال مسؤولية مشتركة مع عدة قطاعات إيمانًا بأن حماية الحقوق والتمكين منها منظومة متكاملة لا تتحقق إلا بتضافر جميع الجهود.. وجاء ذلك من خلال التعاون مع الكليات القانونية والأندية الطلابية في الجامعة الإسلامية وجامعة طيبة لنشر إصدارات الجمعية والتعريف بدورها ورسالتها.

قضية العنف

وأشارت رانيا عسيلان باحثة اجتماعية إلى أن التعامل مع قضية العنف ضد المرأة في مجتمعنا على وجه الخصوص ليست بالسهلة، لأنها حديثة عهد في المملكة العربية السعودية، ويجب أن يتم تكاتف عدة جهات بالإضافة لأهمية رفع مستوى الوعي لدى الأسر والنساء بشكل خاص، مشيرة إلى أنه لا يمكن حصر مطالب المرأة لأن الفئات العمرية والخلفيات الثقافية والظروف المحيطة تختلف من مكان لآخر وشخص لآخر، ولكنها تدور حول الحصول على حقوقها وإثبات وجودها واحترام شخصها ودورها في أسرتها سواء كان أما أو زوجه أو ابنة من واقع عملنا المعروف أنه يتم الأخذ بالمسميات العامة والمعروفة كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي .. وهذه يندرج تحتها الكثير من الأساليب على سبيل المثال لا الحصر الإهمال والتهميش التهجم على شخصها أو منزلها ومكان عملها والحرمان من الحقوق والتعليم، وكذلك الحرمان من الأبناء وعزل المرأة اجتماعيا وحرمانها من أهلها والتقتير عليها في النفقة وغيرها.

استوصوا خيرا

وذكرت الباحثه الاجتماعية من وحدة الحماية ريم فيصل محلاوي تطالب باحترام إنسانيتها.. وتقدير مكانتها التى حث عليها سيد البشرية بقوله (استوصوا بالنساء خيرا) وتشير إلى التعامل مع قضايا العنف يختلف التعامل من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، وبالتالي لايمكن تحديد آليات محددة بالتعامل، لذا يتوجب أولا وعي المجتمع بمصطلح العنف، ثانيا إقامة الدورات وورش العمل، التي توضح مصطلح العنف مع ذكر بعض الإشارات التي تشير الى وجوده، وذلك من أجل جو مجتمعي وآسري يسوده الاستقرار

وتشير سامية العنبري اخصائية اجتماعية في مجمع الأمل تطالب المرأة بحقوقها المسلوبة وبكيانها بإثبات ذاتها بالدفاع عن نفسها.. فظاهرة العنف ظاهرة كبيرا جدا في مجتمعاتنا الشرقية وللأسف ومازالت قائمه بشكل ملحوظ فاليوم وضحت اكثر عندما تسلط عليها الضوء، فقد كانت متخفية بثوب العادات والتقاليد والخوف من سلطة الرجل.

الحربي: الأسرة مصدر لتشكيل الأنماط السلوكية عند الأبناء

وأشار الدكتور نايف الحربي خلال كلمته بالورقة العلمية بعنوان العنف الأسري من منظور نفسي أن الأسرة تمثل مصدرًا لتشكيل أنماط سلوكية متنوعة لدى الأبناء؛ فالأفعال العديدة الموجهة نحو الأبناء، وأساليب التربية، وطرق الثواب والعقاب من قبل الأسرة، تمثل مصدرًا لدفع الأبناء لرد فعل قد يتمثل في أنماط سلوكية سوية أو غير سوية، إيجابية أو سلبية؛ فالأسرة منظومة تلعب دورًا رئيسًا في تشكيل وبناء الشخصية، وتؤثر في شكل ووظيفة سلوكيات الأبناء.. ويعتبر العنف الأسري أحد مصادر إكساب الأبناء السلوكيات الأكثر خطورة على الفرد والمجتمع، مثل السلوك العدواني بأنماطه المختلفة، ويولد خللًا في نمط الشخصية خاصة عند الأطفال، مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أشكال غير سوية من السلوك، وأنماط من الشخصية ذات البناء النفسي المضطرب، وفي المقابل فإن تمتع الأبناء بصحة نفسية جيدة، واتسامهم بالهناء الشخصي والسعادة، هو انعكاس للعيش في هناء وسعادة أسرية. وقال إن العنف الأسري مشكلة تمتد في الزمن عمقًا إلى نشأة المجتمعات الإنسانية، كما أنها ظاهرة عبر حضارية؛ حيث توجد في كل المجتمعات المعاصرة دون تمييز على أساس ثقافي أو عرقي أو اقتصادي.

كادر التمريض: نحن خط الدفاع الأول فأعينونا بـ"بدل عدوى"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740022.htm

صباح مبارك (مكة المكرمة)
يسعى الممارسون الصحيون والممرضون والمسعفون، وراء اعتماد وزارة الصحة، بدل عدوى لهم، نظير التعامل المباشر مع المرضى والمصابين الذين يعانون من مختلف الأمراض المعدية.
ويؤكد المسعف «ريان تركستاني» أن طبيعة عمله تقتضي عليه التعامل مع المصابين ممن يتوقع إصابتهم بأمراض معدية، لذلك يرى بأنهم في حاجة إلى أن يصرف لهم بدل عدوى لما في ذلك من دعم أكبر للعمل في هذا المجال.
وتقول الممرضة «علوية هوساوي» بأن احتكاكها المباشر مع المريضات المصابات بأمراض معدية هو من أخطر ما تتعرض له في عملها وصرف البدلات لهم ممرضين وممرضات حق لهم وداعم نفسي لمقاومة الأخطار. وبحكم عمل الممرض الفني في قسم الطوارئ ياسر الصاعدي وتعرضه للأشعة بشكل مستمر وتأثيرها الكبير على الجسم وتعرضه أحيانا للإيذاء من المرضى النفسانيين، يؤكد أنه يستحق بدل العدوى لما في ذلك من رفع همته للعمل وتحمل للمخاطر فيه.
ويطالب فني التمريض بقسم العمليات الجراحية عماد الربيعي بدفع بدل عدوى لمن هم في مجاله لما قد يتعرض له من أذى وانتقال الأمراض المعدية له من خلال تعامله مع المرضى المصابين. ويؤكد فني التمريض بقسم الباطنة وجدي فلمبان على ضرورة صرف بدل العدوى لهم لأنهم وفي مهنتهم يكون لهم احتكاك وتعامل مباشر بالمرضى منهم من يعلمون بمرضه ومنهم من يجهلونه كالمراجعين في أقسام الطوارئ.
ويرى فني التمريض سمير المحمادي بأن الكادر التمريضي هو الخط الأول في الاحتكاك بالمرضى وهم أولى من غيرهم في استحقاق بدل العدوى.
ويؤكد فني التخدير الممرض مبارك الخزاعي أن مهنة التمريض تعتبر من أخطر المهن والتي تعرض الممارس فيها لأخطار كثير منها انتقال الأمراض المعدية بسبب واجب الممرض من التعامل المباشر مع المريض لذلك يحتاج لدعم على أداء هذا العمل كصرف بدل عدوى أسوة بغيرهم ممن هم في مهن خطرة وتدفع لهم البدلات.

ما يريده المواطن من وزير الشؤون الاجتماعية

التصدي للفقر .. دور للمسنين .. ودعم الأسر المنتجة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740032.htm

سليمان النهابي (القصيم)، محمد الجاسر (بريدة)،منذر الهزاع (الأحساء)، عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)، عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة)، سطام الجميعة (حائل)
رفع عدد من المواطنين في مختلف المناطق مطالبهم لوزارة الشؤون الاجتماعية مطالبين بالإسراع في صرف الإعانات المقطوعة للأسر الفقيرة في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار.
عدد من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية طالبوا الوزير الجديد سليمان الحميد بمساواة الأخصائيين الاجتماعيين بزملائهم في وزارة الصحة من حيث تحويلهم من نظام المراتب الوظيفية إلى المستويات وإتاحة الفرصة لهم للابتعاث

الخارجي.. وقال كل من جابر محمد الفاهمي، عبدالعزيز مبارك آل جازع، وأحمد الحربي: نأمل من وزيرنا الجديد أن يعطي مديري فروع الوزارة بمناطق المملكة صلاحية نقل الموظف أو تكليفه بالعمل والسماح بإعطاء مشاهد بالراتب للموظفين لتسهيل متطلبات حياتهم، مشيرين إلى ضرورة التركيز على تنمية الكوادر العاملة وإتاحة الفرصة لهم لإكمال دراستهم.

وعبرت أسر منتجة عن أملها في دعم الكثير من الأكلات والملبوسات الشعبية والحياكة والتطريز وإقامة المهرجانات الشعبية لتسويق منتجاتها على مستوى المملكة.

أما العم حمد البراهيم الدليقان فيناشد بإقامة ديوانيات لكبار السن في عدد من الأحياء، فيما يقترح العم ناصر السعيد تخصيص يوم لهم.

عبدالله الصعب طالب بتفعيل دور الشباب بالجمعيات ورعاية الأسر الفقيرة وتأهيل المعوقين، وشدد عبدالكريم الحربي على ضرورة تفعيل العمل الاجتماعي والتصدي للفقر.

علي محمد الغامدي وناصر عبدالخالق ناصر أشارا إلى أهمية إنشاء دار للملاحظة الاجتماعيه ودار للمسنين بالباحة.

وفي محافظة الأحساء أعرب رئيس جمعية المراح الخيرية صالح بن عثمان المرشد عن أمله في وجود كادر وظيفي للجمعيات الخيرية على التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الخدمة المدنية وإعفاء الجمعيات الخيرية من نسبة التأمينات الاجتماعية ومعاملة موظفي الجمعيات الخيرية معاملة موظفي الحكومة بالسماح لهم بأخذ دورات بمعهد الإدارة العامة وربط الوزارة والجمعيات الخيرية بنظام محاسبي موحد.

ويضيف سامي أحمد القاسم رئيس مركز جمعية البر ببلدة الشقيق أن على الوزارة أن تهتم بالمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود وإيجاد لجان لتسريع تسليم أراضي الجمعيات والمراكز التابعة لها وإنشاء برنامج قرض حسن ميسر لدعمها ودعم المستفيدين المسجلين رسمياً لديها بمبلغ مقطوع شهري أوسنوي.

ويطالب خالد الخالدي بمتابعة الدور الذي تقوم به قطاعات الوزارة كلجان التنمية الاجتماعية، فيما يطالب عبدالله العساف بمعالجة مشاكل التسول والفقر ومحاسبة الجمعيات الخيرية التي لا تقوم بدورها وكذلك متابعة صرف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة.

1000 معوق ومعوقة في رفحاء بانتظار مركز للتأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740033.htm

فليح ملاك (رفحاء)

هناك ما يزيد على 1000 من ذوي الاحتياجات الخاصة في رفحاء لم يحظوا بأي مركز للتأهيل الشامل، على الرغم من الحاجة الملحة لافتتاحه في محافظة تعد من أكبر محافظات المنطقة، وتتبع لها أكثر من 15 هجرة ومركزا، ما يبرر لسكان المحافظة حق الأولوية في افتتاح مركز حرموا من خدماته سنين طويلة، ما أدى إلى هجرة بعضهم إلى مدن أخرى، بحثا عن ملجأ لإيواء أبنائهم وبناتهم المعوقين.

أولياء أمور المعوقات والمعوقين في المحافظة، يناشدون وزير الشؤون الاجتماعية الجديد بضرورة إيجاد مركز للتأهيل الشامل للذكور والإناث في المحافظة لرعاية بناتهم وأبنائهم المعوقين، مؤكدين حاجتهم الماسة والملحة لمثل هذه المراكز لإيوائهم وتأمين متطلباتهم وتعليمهم على أيدي مختصين في هذا المجال.

وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة، أن في المحافظة أكثر من 1000 معوقة ومعوق يراجعون مكتب الضمان الاجتماعي، منهم من يعانون من إعاقة شديدة، والبعض الآخر إعاقة متوسطة، وجميعهم تصرف معونتهم عن طريق مكتب الضمان في رفحاء بالتنسيق مع مركز التأهيل الشامل في عرعر، مبينة أن الطلبات على التسجيل ما زالت مستمرة وأن الكثير من الحالات لم تسجل حتى الآن.

يروي فرحان الشمري أنه يقطن في طلعة التمياط، وله طفلان معوقان، ويعاني من رعايتهما وتوفير احتياجاتهما وتقديم أبسط الخدمات لهما، مشيرا الى ان أقرب مركز تأهيل شامل يقع في مدينة عرعر على بعد قرابة 600 كلم ذهابا وإيابا، ما تسبب في امتناعه عن ضم طفليه المعاقين لهذا المركز، بسبب بعد المسافة وظروفه الصعبة للذهاب إلى هناك بشكل مستمر لمتابعتهما، مضيفا: نأمل افتتاح مركز في رفحاء لتوفير احتياجات التأهيل لهما.
وفي السياق قال المواطن عايد الشمري: ابني المعوق يحتاج إلى رعاية، إلا أن المشكلة تكمن في عدم وجود مركز قريب لمراجعته وتذليل الصعوبات التي نواجهها.
وأضاف نايف الشمري: ابني مصاب بإعاقة ويحتاج لرعاية صحية وتأهيلية متكاملة، إلا أن هذا لا يتحقق بسبب بعد مركز التأهيل، ويصعب علي أن أسجل ابني فيه لبعده، وفيما لو كان المركز قريبا منا لكان الأمر هينا واستطعنا زيارته بشكل مستمر والاطمئنان عليه، لا سيما أن قربه راحة للبال واستقرار نفسي لنا كوالدين.
أما المواطن محمد الشمري، فأكد أن هناك حاجة ملحة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة رفحاء، مناشدا المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية بإيجاد مركز للتأهيل الشامل للذكور والإناث في المحافظة لرعاية بناتهم وأبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيوائهم وتأمين متطلباتهم وتعليمهم على أيدي مختصين في هذا المجال.

اعتذار معنف أبنائه الـ9.. ودار الحماية تتسلم البنات الـ3

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740157.htm

زين عنبر (جدة)
أبدى الأب الذي اتهم بتعنيف أبنائه التسعة، أكبرهم فتاة في الـ 18 من العمر وأصغرهم رضيعة لم تتجاوز الأشهر الثلاثة، ندمه الشديد على ما اقترفته يداه تجاه أبنائه بكيهم بسيخ حديد ملتهب، نتيجة اختفاء 100 ريال من المنزل دون علمه، في حين تسلمت دار الحماية الاجتماعية في جدة الفتيات الثلاث المعنفات (طالبة بالمرحلة الثانوية وطالبتان في المتوسطة)، بعد إخضاعهن للكشف الطبي في مستشفى الملك فهد بجدة، وحضور جلسات نفسية واجتماعية من قبل الأخصائيات في دار الحماية التي سترفع تقريرا للجهات المختصة عن الحالة في وقت لاحق.
وأوضح لـ(عكاظ) مدير الحماية الاجتماعية في محافظة جدة صالح سرحان الغامدي أن الأب حضر بصحبة باقي أبنائه إلى الحماية الاجتماعية وتم استكمال الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، مشيرا إلى أن الأب لم تظهر عليه سلوكيات خاطئة وأن حالته النفسية مستقرة جدا، ووصف تجاوبه مع الحماية بالجيد، حيث أبدى أسفه لما أقدم عليه من تعنيف لأبنائه (باستخدام السيخ)، مبررا تعنيفه لأبنائه إلى حرصه على تربيتهم وعدم تكرارهم لأخذ 100 ريال بدون استئذان. وتابع الغامدي بقوله: أحد الأبناء اعترف بأخذه الـ 100 ريال دون استئذان وفي مفاجأة غير متوقعة وصف الأبناء والدهم الذي عنفهم (بالطيب والحنون).
وأكد مدير الحماية الاجتماعية في جدة أنه لا يوجد أي تهاون في حالات التعنيف ضد الأطفال والنساء لأنهم أمانة في أعناق الأسر وهذا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في تربية وتأديب الأبناء، لاسيما عقب البدء في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء الذي يجرم مثل هذه الأفعال. مشيرا إلى مباشرة الحماية لكافة بلاغات العنف خلال الأربع وعشرين ساعة لتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية للمعنفين، منوها لاستكمال كافة الإجراءات النظامية مع الجهات ذات العلاقة.

القاسم": لجنة من جهات عدة ستجتمع للنظر في وضعه.. الأحد المقبل

جازان.. نازح تُوفِّيتْ عمّته فطُرد وأسرته من مسكنها "الخيري" للشارع

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/UFsgde

محمد المواسي- سبق- جازان:
يتنقل مواطن نازح من الحد الجنوبي بين الشوارع، بعد أن أُخرج من إسكان جازان الخيري بحي السويس، حيث كان يعيش مع عمته -أم زوجته- التي توفيتْ وهي مستفيدة من السكن ويعيش معها "علي الكعبي" وابنتها زوجته، وهي مريضة نفسياً، إلا أنه عقب وفاة عمته بدأت مضايقته حتى انتهت بقطع التيار الكهربائي عليه وأسرته، واضطر للخروج بأسرته واستئجار شقة مفروشة، لكنه فوجئ بعد خروجه برمي محتويات المنزل في الشارع.

"الكعبي" أب لخمس بنات إحداهن كفيفة، يعولهن وليس له أي دخل أو وظيفة أو مسكن بعد نزوحه من الحد الجنوبي؛ وما زال هو وأسرته يتنقلون من منزل قريبٍ لآخر، ومن شارع لشارع وسيارة أجرة لأخرى، بعد أن اضطر لبيع سيارته من أجل مصاريف أسرته وإيجار الشقق المفروشة.
وقال "علي الكعبي" في حديثه لـ"سبق" إن الأمر بدأ بعد وفاة عمته من مضايقات تعرض لها من الإسكان حتى انتهت بقطع التيار الكهربائي عنه، بغير تقدير لظروفه وأطفاله وابنته الكفيفة، وانتهى به في شوارع مدينة جازان ومنازل أقاربه بعد أن نزح من دياره خلال فترة الحرب الحوثية.
وأضاف "الكعبي": "منذ أن أخرجت من المنزل وأنا من شقة مفروشة لأخرى بتكاليف باهظة كثير منها ما زال ديناً عليّ، حتى بعت سيارتي التي كنت أعمل عليها بمبالغ زهيدة تسد جوع أبنائي، لكن حالي وأسرتي يتدهور مادياً ومعنوياً، فقد نلنا من الإذلال في الشوارع كثيراً؛ بسبب إخراجنا من الإسكان الذي كانت أم زوجتي مستفيدة منه مع حاجتنا الماسة له، بما أني نازح ولا منزل لي".
وتابع: "أناشد الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود بتوفير مسكن لي يسترني وأسرتي؛ كوني نازحاً في إسكان الروان ".
من جهته أوضح المتحدث الرسمي بالإنابة، ياسين القاسم، لـ"سبق"، أن لجنة من عدة جهات ستعقد اجتماعها الأحد المقبل بشأن النظر في وضع علي الكعبي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزارة العمل لـ "الاقتصادية" : حرمان مخالفي التنظيم من المناقصات الحكومية

إطلاق وظائف "العمل عن بعد" رسميا الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/11/article_913773.html

بدر القحطاني من الرياض

كشف مسؤول في وزارة العمل لـ"الاقتصادية" عن عزم الوزارة إقرار آليات لتنظيم "العمل عن بعد" في السعودية وإطلاقها خلال الأسبوع المقبل، ومن أبرزها "تسجيل العاملين عن بعد في التأمينات الاجتماعية، خلال مدة أقصاها 12 أسبوعا، مع إقرار عقوبات صارمة بحق أصحاب المنشآت المتحايلة تصل إلى الحرمان من المناقصات الحكومية.

وقال المسؤول، الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه، إن التنظيم يخصص للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وسيلزم أصحاب العمل بتوقيع عقود يكتب فيها أن العاملات أو الأشخاص من ذوي الاعاقة "يعملون عن بعد".

التنظيم يشمل الموظفين الجدد، أو للموظفين الحاليين بتعديل العقود معهم وتوضيحها في العقد بتحديد أنهم يعملون عن بعد تحت هذا الإطار، حتى يتسنى لاحقا حساب العاملين عن بعد في نطاقات وفق النسب التي جرى إقرارها، لأن الوزارة ستحدد نسبة معينة لكل شركة وفقا لضوابط ستعلنها ضمن الآليات تعتمد على نطاق المنشأة وعدد السعوديين فيها.

وهناك ما يربو على 200 ألف سعودية يبحثن عن العمل، ويحملن الإجازة في درجة البكالوريوس بحسب تقديرات رسمية نشرت قبل عام ونصف العام، وتفيد أن هناك نحو مليون شابة وفتاة يبحثون عن العمل ويجيدون استخدام الحاسب الآلي.

"ستطبق الوزارة عقوبات صارمة حيال أصحاب الأعمال الذين لا يلتزمون بتعديل أوضاع العاملين عن بعد خلال ثلاثة أشهر"، والحديث للمسؤول "للحد من استخدام التنظيم أداة للتوطين الوهمي".

أشد العقوبات بحسب المسؤول ستطبق بحق من يستخدم السعودة الوهمية بحرمان من الاستقدام ونقل الخدمات، وقد تصل العقوبة إلى الحرمان من المناقصات الحكومية، وأي عقوبات أخرى نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم 50 بشأن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

من ناحيته، يقول معتز جستنيه وهو مدير موارد بشرية في شركة كبرى في جدة "تمثل مزية العمل عن بعد فرص عمل متعددة في أغلب القطاعات النشطة في سوق العمل السعودية، خاصة فيما يتماشى مع التوجهات الحديثة لمؤسسات القطاع الخاص في طرح وإتاحة فرص العمل الحقيقية لتجنب مشاكل السعودة الوهمية سابقا".

ويضيف جستنيه خلال حديثة لـ«الاقتصادية»: «توفر بعض الشركات في القطاع الخاص العمل عن بعد للموظفات وذوي الاحتياجات الخاصة، في وظائف إدارية وتسويقية».

ويساعد العمل عن بعد الشركات في تخفيض النفقات، ويقول جستنيه "لا تحتاج الشركة إلى مقر نسائي خاص، ويشمل ذلك التكلفة المكتبية التشغيلية، فضلا عن توفير الموازنة بين الحياة والعمل للموظفة، فحسب الدراسات برز عنصر العمل عن بعد أعلى العناصر الجاذبة للشباب والشابات بسوق العمل، وغالبا ما تتسم الشركات والمؤسسات، التي تعتمد على هذا النظام المرونة الإدارية وانخفاض مستوى البيروقراطية الإدارية".

في الوقت نفسه، يحذر مدير الموارد البشرية من سلبيات تتمثل في استغلال المؤسسات الصغيرة للمزية واستخدامها في التحايل والسعودة الوهمية، وهو ما يشدد على تطبيقه التنظيم ويعد المتحايلين بالعقوبة.

كانت مصادر قد أكدت لـ"الاقتصادية" مطلع كانون الأول (ديسمبر) الحالي، شروع وزارة العمل في تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل تجريبي، تمهيدا لقرار وزاري يحدد الشروط والضوابط والمميزات.

وأشارت المصادر إلى بدء شباب وفتيات في العمل عن بعد مع شركات سجلتهم بدورها في التأمينات الاجتماعية، ورصدت الوزارة الجوانب الفنية وتطبيقيها لمدى نجاعة النظام الذي أعلنت عنه مسبقا، للقضاء على التوظيف الوهمي

وتوفير مرونة في أماكن العمل من خلال المنزل أو مراكز العمل عن بعد، الذي ناقشت الرأي العام حول أنظمته عبر بوابتها الاستشارية على الإنترنت "معا".
وتشرح لائحة العمل عن بعد التي نشرتها وزارة العمل في بوابة "معا" سابقا، أنه "بشكل عام هو عمل محدد الوصف يؤديه عامل مستوفي الشروط من مكان بعيد عن مكان العمل الاعتيادي لأداء الواجبات الوظيفية، وهذا المكان ممكن أن يكون منزلا أو مركزاً للعمل عن بعد".
اللائحة استعرضت أيضا مميزات أخرى، لكن المسؤول فضل الانتظار حتى يجري الإعلان الكامل للتعليق على المميزات، التي وردت في موقع "معا"، التي تشمل "حساب الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن بعد بأربعة عمال سعوديين عند حساب نسب توطين الوظائف، على ألا يقل الأجر الشهري ع ن ثلاثة آلاف ريال، وأن يكون مسجلا في التأمينات الاجتماعية، ولا يعمل في كيان آخر، أما إذا زادت نسبة ذوي الإعاقة في المنشأة أو الكيان على 10 في المائة من عدد السعوديين في الكيان الواحد، فإنه سيجري احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأي عامل سعودي آخر، وفقا للائحة". كما يشترط لاحتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة) في برنامج "نطاقات" ألا يقل عمرها عن الـ 18 سنة ولا يزيد على 50 سنة، وأن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية، وأن يقدم صاحب العمل شهادة مصرفية تثبت تسلم العاملة لأجورها فترة عملها لديه.
ومن مميزات توظيف النساء اللائي يقع مقر سكنهن في مدينة أو محافظة بعيدة من مقر المنشأة، أن تحسب ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة) بـ 1.25، بمعنى احتساب كل أربع عاملات بخمس عاملات، وفقا للائحة المنشورة سابقا.

المدينة

خطاب تحرير المرأة والمتلقي التقليدي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1002415

محمد بن علي المحمود

قبل كل شيء؛ هل تحتاج المرأة إلى خطاب تحرير، بعد كل هذه التطورات التي طالت حياة المرأة؟ لا شك أن الإجابة لن تكون محل اتفاق، بل ستكون متنازعة بين النفي والإثبات؛ تبعاً لموقف المرء الإيديولوجي من المتغيرات الراهنة، ومن التاريخ والتراث، ومن المستقبل أيضاً. غير أن من الملاحظ عند هؤلاء وهؤلاء، أنهم – في عمومهم – غير راضين عن واقع المرأة، وبالتالي، يسعون إلى تغيير هذا الواقع؛ إما إلى وضع أكثر تحرراً وأثبت حقوقاً، وإما إلى وضع آخر يميل أكثر فأكثر إلى التحفظ والانغلاق.
لكن، إذا كانت قضية المرأة مجالاً للتجاذب الصراعي الحاد على هذا النحو المؤدلج، فإن هذا لا يعني أن كلا طرفي الصراع يحظى بالقوة نفسها، وفي كل الميادين، وعلى كل المستويات. فالاتجاه الانغلاقي المحافظ يخوض صراع البقاء مدعوماً بقوة تاريخ طويل أثرّ أيما تأثير في الوعي وفي الواقع، حتى كاد أن يقرر رؤاه بوصفها منطق الطبيعة الأزلية، أو القدر الإلهي. وفي المقابل، نجد الاتجاه التحرري يخوض صراع البقاء متفائلا بالانتصارات المتتالية المدعومة بقوة منطق العصر، هذا المنطق الذي يبدو كأنه منطق التطور الطبيعي.
إذن، خطاب تحرير المرأة هو خطاب طارئ على السائد، هو – من وجهة نظرنا – الاستثناء الإيجابي على واقع مأساوي عام. كل خطابات التحرير هي خطابات نضالية بالضرورة، أي أنها تتصارع مع واقع لا يستجيب لها طواعية. ولا شك أن خطاب المرأة يقع في صلب هذه الخطابات، بل هو أقنوم هذه الخطابات التحررية التي تكتسب معناها التحرري بالإحالة إلى الإنسان، وتحديداً: إلى جوهر المعنى الإنساني المتمثل في الحرية.
على ضوء هذا، يبدو من المتحقق أنه كلما كان الواقع مشدوداً إلى التاريخ/ التراث؛ كانت درجة احتياجه إلى الخطاب التحرري أشد. بمعنى أن ارتفاع حدة الصراع داخل خطاب التحرر يكون متوافقاً مع حدة درجة الممانعة الواقعية التي

تتمدد جذورها في أعماق تاريخ الواقع، وفي أعماق تاريخ الوعي. فكما أن وَيْلات التخلف ومآسيه من شأنها أن تُعمّق الوعي بضرورة التقدم، فكذلك الوعي بويلات الاضطهاد النسوي، من شأنها أن تُعمّق الوعي بضرورة التحرر النسوي: خطاب تحرير المرأة.

إذا كانت المرأة في العالم الغربي المتحضر الذي قطع أشواطاً هائلة في مسيرة التحرر الإنساني، تعاني من بعض صور الاضطهاد، أو التهميش، أو التحيّز على مستوى الخطاب، أو على مستوى الواقع، فإن المرأة في مجتمعاتنا العربية تعيش الاضطهاد والتهميش والتحيز واقعاً؛ بوصفه الوضع الطبيعي الذي لا تخترقه إلا بعض الاستثناءات العابرة التي تبدو وكأنها مجرد ومضات خاطفة في عالم غارق في الظلام.

إلى اليوم، يُناضل دعاة الحقوق (من رجال ونساء) في الغرب، بل في أكثر دول الغرب تمكيناً للنساء؛ كي تتضاءل أكثر فأكثر مساحات التحيز ضد المرأة. يذكر البروفيسور أدريان وولدريج في مقال له نشر في 2010/3/11م تخوف الرجال من أن تذهب مناصبهم في الشركات للنساء بفعل القوانين التي تُفرض تباعا لتمكين المرأة. فالبرلمان الفرنسي وافق على قانون جديد من شأنه أن يجبر الشركات على رفع نسبة النساء في مجالس إدارتها إلى 40% بحلول عام 2016م، وهذا القانون سيلزم أكبر 40 شركة فرنسية. الحكومة النرويجية فعلت ما هو قريب من هذا، حيث أعطت الشركات المدرجة في البورصة فرصة عامين لوضع المرأة في 40% من مقاعد مجالس الإدارة. (انظر المقال في كتاب: ضد النساء، ''نهاية الرجال'' وقضايا جندرية أخرى ص68).

من هنا، ندرك أننا لا نحتاج إلى خطاب تحرير المرأة (الذي بدأه المرحوم: قاسم أمين قبل أكثر من قرن) فحسب، وإنما نحتاج إلى مضاعفته، بل وإلى تطويره ليفي بالحالة النسوية العربية عامة، وحالتنا خاصة؛ لأن ثمة استعصاء عربياً (استعصاء استثنائي!) على كثير من صور التحوّل في هذا المجال. نحن نحتاج هذا الخطاب كما يحتاج إليه غيرنا، وأكثر مما يحتاج إليه غيرنا. ومن قناعة بهذه الحاجة؛ بدأ كثيرون في تمريره عبر وسائط متعدد، وبأساليب شتى. وطبعاً، واجهها التقليديون بهجوم عدواني شرس، اختلف في كثير من مضامينه، ولكنه اتفق على حتمية المواجهة التي ترفض أي تغيير، متوسلاً بكل شيء، سواء مشروعا كان أو غير مشروع، معقولاً أو غير معقول؛ ليصل إلى ترسيخ واقع اضطهاد المرأة، من خلال محاصرة فاعليتها، ومصادرة حريتها، وتبخيس الإنساني فيها؛ بوصفها كائناً أدنى، كما يراها، وكما يريدها أن تكون.

ليس مستوى الرفض (الذي يمارسه المتلقي التقليدي) هو – فقط – ما يعكس الحاجة لخطاب التحرير النسوي. فالابتهاج الكبير من قبل كثير من شرائح القراء بمقولات التحرير التي يتجرأ عليها بعض الكتّاب يعكس بؤس الواقع الكتابي، فضلاً عن الواقع المتعين. أفق التوقع هنا يعكس بؤس الواقع النسوي لدينا. أن تكون مثل هذه الكتابات التي تُطالب بشيء محدود من تجاوز الواقع طرحاً غريباً، وملفتاً للنظر، فهذا ليس شهادة إيجابية لهذه الكتابات، ولا للوسيط الذي نشرها بشجاعة؛ بقدر ما هو إدانة لواقع ثقافي/ اجتماعي يبتعد كثيراً عن البدهيات الإنسانية التي حاول هذا الطرح المتواضع تفعيلها في الواقع.

لقد واجه المتلقي التقليدي خطاب تحرير المرأة بالرفض الصريح والحاد والحاسم. وهذا متوقع؛ لأن التقليدية بقدر ما تتقدم في الواقع بوصفها خطاباً متعالياً (ما وراء ثقافي)؛ إلا أنها في الحقيقة تصدر عن ثقافة ناجزة، ثقافة سابقة متجذرة في الواقع المتعين، ثقافة تُعيد تشكيل مُحددات التقليدية الأثرية، بأكثر مما ''تُحاول !'' التقليدية الأثرية أن تعيد صياغة تلك المُحددات. أي أن الخطاب التقليدي بقدر ما يتقدم كخطاب في العقائد والشرائع؛ هو في – في جوهره – خطاب التقاليد والأعراف.

لم يتلبس المتلقي التقليدي بالشرع/ الدين؛ إلا ليضمن عدم الاعتراض على خطابه. يفعل التقليدي هذا بوعي أحياناً، وبلا وعي في أحايين أخرى. هو يدرك أن خطاب التحرير لن يُجابه بالرفض إن بدا وكأنه يهدم الأعراف والتقاليد، ولكنه سيكون مرفوضاً بأقصى درجات الرفض إن بدا وكأنه يتعارض مع الدين. لهذا يتكرر الربط بين الواقع، الذي هو انعكاس لرؤى التقليدية، وحقيقة الشرع؛ ليصبح الاعتراض على الواقع اعتراضاً على الشرع.

التقليديون المعترضون على خطاب تحرير المرأة كثيراً ما يتصورون – صادقين أو واهمين، واعين أو غير واعين - أن واقعهم هو التجسيد العملي للخطاب الشرعي. وقد لمست هذا في التعليقات التي علّق بها بعض القراء على مقالاتي عن المرأة في جريدة (الرياض). تقول إحدى المعترضات المتحدثات بلسان هؤلاء: "فنحن سعيدات بديننا الذي يقول عنه الكاتب إنه ركام أربعة عشر قرناً". تقول هذا؛ مع أن النقد في مقالي كان موجهاً إلى الخطابات البشرية، وإلى الممارسات السلوكية المجتمعية الواقعية، لا إلى الدين ذاته، ولكنها ترى أن واقعها الذي يضطهدها هو التجسيد الأمثل لحقيقة الدين.

هناك مسلك اعتراضي يتعمّد استحضار اللوازم غير اللازمة؛ من أجل التشنيع على خطاب تحرير المرأة. هذا المسلك لا يقتصر على التشنيع المرتبط بما نقوله صراحة في مسألة حقوق المرأة؛ لأنه يدرك أن هذا غير كافٍ للتنفير من خطابنا، بل يعمد إلى استحضار لوازم ليست بلازمة أصلاً، ولكن إنكارها هو محل إجماع مجتمعي وديني. مثلاً، أحد المعلقين يرد على مطالبتي بتقييد تعدد الزوجات وبتقييد النسل...إلخ المسائل التي تنتصر للمرأة؛ فيصل باللوازم إلى التكفير الصريح،

وذلك عندما يقول: "تقييد تعدد الزوجات وتقييد النسل والانفصال عن التراث البشري المتراكم منذ أربعة عشر قرناً؟ تمهيد للنقاش غداً عن الانفصال عن الإسلام". والنماذج كثيرة، وعلى هذا النحو، حيث يتم ربط الكلام عن الواقع وعن التراث بالكلام عن الإسلام. وهو إذا لم يجد هذا في ظاهر كلامي، فلا بد أن يقرأه في تطلعاتي المستقبلية التي يستشفها من قراءة غيبية/ سحرية لنِيّاتي، باعتبار كل ما أقوله من قول مشروع مبدئياً، مجرد تمهيد لقول غير مشروع، بل لكفر صريح!

يُلاحظ - في سياق الممانعة الرافضة أن معظم التعليقات الرافضة الصادر عن التقليديين تُحيل إلى (الجنس) دائماً. المرأة لا تحضر إلا بوصفها كائناً جنسياً. حضورها الجنسي يسبق كل حضور، ويطغى على كل حضور، في حين يتراجع الحضور الإنساني إلى درجة المعدوم أحياناً. حضور المرأة، أو غيابها كإنسان، هو – في هذا الوعي التقليدي – ليس إلا حضور الجنس وغيابه، ولا شيء غير ذلك. ومن هنا لا غرابة أن يقول قارئ رافض لأحد مقالاتي عن المرأة: "أخي الكريم، ليت المرأة تستمر على هذا التخلف، إذا كان التخلف عدم مزاحمتها الرجال". هنا نجد كيف أن كل المقولات التحررية - بكل ما فيها من هموم تنموية وإنسانية - يتم فرزها على طاولة التوجسات الجنسية في هذه البيئة التقليدية المكبلة بأغلال غرائزها البدائية. وطبيعي في مثل هذه الحال أن يتحوّل المجتمع إلى تجمّع غير طبيعي؛ فتُفرز هذه الحالة المرضية تصرفات غير سويّة إلى درجة قد لا تخطر في البال.

كلنا نعرف – من خلال واقعنا في الخطاب وفي الممارسة - كيف تكون (المرأة الإنسان) غائبة في مثل هذا الفرز المتوجس، بينما (المرأة الجنس) تستولي على كل الاهتمامات الظاهرة والمضمرة، بل وتسكن في العمق؛ لتُحدد بوصلة الأحكام التي تتسلل إلى ألسنة وأقلام بعض العوام، تلك الأحكام التي اتضح أنها ليست مجرد أحكام واحتجاجات/ اعتراضات عامة؛ بقدر ما هي – بالإحالة إلى بواعثها الأولى – علامات رامزة تكشف عن كثير من مكونات الوعي العام.

اليوم

ماذا يريد الوطن من معالي وزير الصحة؟

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4033096

شلاش الضبعان

بعد خبر تعيين معالي وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع وزيراً للصحة، حاولت أن أقدم خدمة عملية لمعاليه بأن أجمع ما كُتب من آراء ومقترحات في مواقع التواصل الاجتماعي وتعليقات متعددة، لعلها تساعده في رسم أولوياته الفترة القادمة فهذا هو صوت المواطن، وما وجد معاليه إلا لخدمة هذا المواطن.

- الخروج من مسار تصحيح الأخطاء إلى بناء أفكار ومشاريع رائدة وفق معايير الجودة والتميز.
- يجب أن يكون المريض أولاً! ولذلك فلا بد من توافر السرير للمريض في أي مكان وزمان بلا مناشدات وبحث عن واسطة، ولا بد من أفكار عملية لمشكلة المواعيد التي أصبحت مجالاً للتندر، ولا بد من العناية بنوع العلاج الذي يقدم للمريض في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية خصوصاً.
- مناطق الأطراف بحاجة ماسة يا معالي الوزير، وكل رقي بخدماتها الصحية يصب في مصلحة الوطن بأجمعه، ألن نرى تفعيلاً لفكرة الحزام الصحي التي طُرحت مسبقاً وما زلنا ننتظر أن تُفعّل بصورة أكبر؟!
- تخليص الوزارة من بعض القيادات البيروقراطية العتيقة والتي لم تثبت نجاحها طوال خدمتها، بل ثبت أنها أحد أركان مقاومة التغيير، ومثلكم يعلم أنه مهما كان لديكم من أفكار مستقبلية إبداعية، فلن ترى النور إن لم يكن معكم فريق مؤمن ونشط.
- لجان التعاقد مع الأطباء يجب مراقبتها، وتسجيل أسماء اللجنة التي تعاقدت مع كل طبيب تمهيداً لمحاسبتها ومحاكمتها عند ثبوت أن تعاقدها كان خاطئاً، ولعل هذا الأمر يكون احدى وسائل معالجة الأخطاء الطبية المؤلمة.

- الطب رسالة، ولذا نأمل وقاية هذه الرسالة ممن يشوهها من الأطباء والممرضين بتصرفات سلوكية لا تليق.
- مراكز للأبحاث العلمية، تجعلنا في مصاف الدول المتقدمة كما نستحق.
- التأمين الطبي الصحي يستحق أن يرى النور.
- معالجة حقوق العاملين في القطاع الصحي والمتطلعين لخدمة الوطن من خلال تخصصاتهم الصحية، كخريجي الدبلومات الصحية، والسعي لإنهاء هذه الملفات العالقة تماماً، فلو لم يكن فيها إلا الاشغال عن الأهداف الكبرى لكفاها مشكلة.

وأخيراً يدعوكم كثير من أبناء المناطق لزيارة مناطقهم، وكلما كان فجأة كان أفضل يا معالي الوزير!

اشارة

يدعوكم كثير من أبناء المناطق لزيارة مناطقهم، وكلما كان فجأة كان أفضل يا معالي الوزير!

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Cartoon201412116133.htm

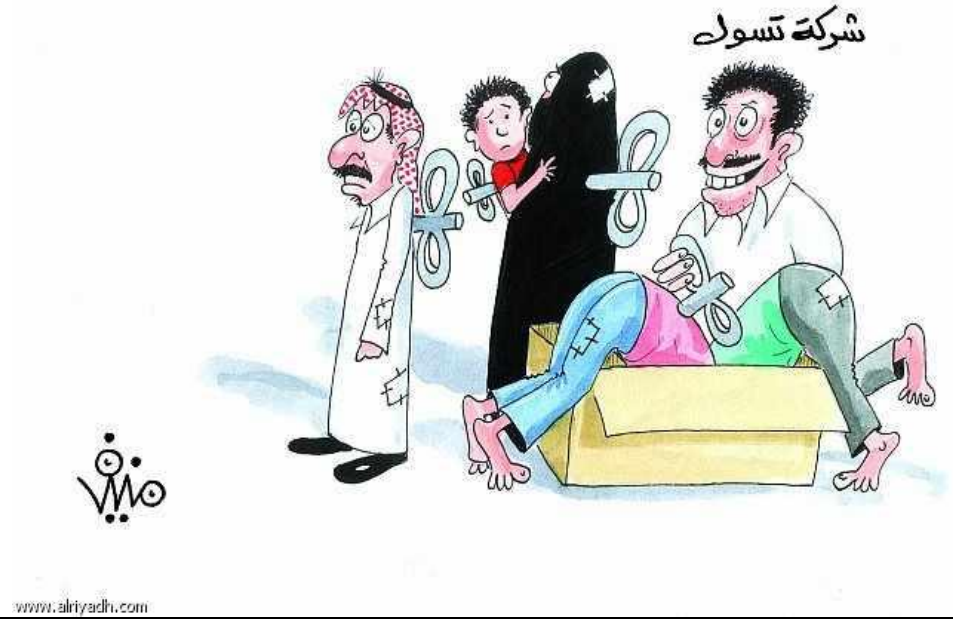

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م

http://www.alriyadh.com/1002547